

فعل - فاعل - مفعول فعل - فاعل - مفعول
ضرب - ضارب - مفعول ضرب - ضارب - مفعول

ويضيف سيبويه بعد ذلك قسما ثامنا يشترك مع الأقسام السابقة في أنه يعمل فيه الفعل بالنصب إلا أنه ليس بمفعول . وسبب الفصل يرجعه إلى المعنى حيث أنه معنى هذا العنصر (الحال) يختلف تماما عن معنى المفعول الأول أو الثاني يقول : « ألا ترى أنه يكون معرفة ، ويكون معناه ثانيا كمعناه أولا » .

وتقابل هذه العبارة عبارة الحال « ألا ترى أنه لا يكون إلا نكرة » (٢٤) . فالأمثلة المتقابلة تؤكد الاتفاق في العمل والاختلاف في المعنى . ويمكن تمثل ذلك على النحو التالي :

كسوت زيدا الثوب ذهب زيد راكبا

عمل الفعل هنا فيما يكون حالا (يعنى : ذهب) كعمل مثله فيما بعده (يعنى : كسا) إلا أن الأول لا يتعدى لمفعول ، ومن ثم فإن (راكبا) ليست مثل (زيدا والثوب) . « وإنما جاز هذا لأنه حال ، وليس معناه كمعنى الثوب وزيد ، فعمل كعمل غير الفعل ولم يكن أضعف منه ، إذ كان يتعدى إلى ما نكرت من الأزمنة والمصادر ونحوه » (٢٢٥) .

أى أن الفعل (ذهب) لا يقل عن (كسا) من ناحية القوة والضعف من جهة العمل في غير المفعول . أى أن المفاضلة تقع فيما بعد الأثر الاعرابي في المفعولين ، حيث يعد (ذهب) لازما . و (كسا) متعديا إلى مفعولين . ومن ثم فالأخير أقوى في العمل من هذه الجهة . أما التأثير فيما بعد ذلك فكل الأفعال تتساوى في القوة حيث العمل في اسم الحدثان والزمان والمكان كما أشرنا وغيرها (كالحال) هنا . ومن هنا نفهم سبب الحاق سيبويه حديثه عن الحال حديثه عن الأفعال المتعدية إلى مفعولين .

٠ ٤٤/١ الكتاب (٢٢٤)

٠ ٤٥/١ الكتاب (٢٢٥)